دار المتنبي للطباعة والنشر

شهادة نشر

تشهد وتتشرف دار المتنبي للطباعة والنشر بـ:

نشر وطباعة كتاب موسوم بـ:

دروس في القانون الدستوري والنظم السياسية

النظرية العامة للدولة ــ النظرية العامة للدساتير

الجزء الأول

تأليف:

أ. د. فـــاطمة موســـاوي

المسجل إداريا برقم الإيداع القانوني:

ردمك: ISBN:978-9969-04-273-3

دار المتنبي للطباعة والنشر

مدير دار النشر

حرر بتاريخ: 2026/01/21

شهادة نشر

حي تعاونية الشيخ المقراني طريق إشبيليا مقابل جامعة محمد بوضياف بالمسيلة/ الجزائر

elmotanaby.dz@gmail.com

https://elmotanaby.com

0668.14.49.75/0773.30.52.82

035.35.31.03

الطبعة الأولى

جانفي 2026

أ. د. فـاطمة موسـاوي

دروس في القانون الدستوري والنظم السياسية

النظرية العامة للدولة
النظرية العامة للدساتير

الجزء الأول

دروس في القانون الدستوري والنظم السياسية النظرية العامة للدولة - النظرية العامة للدساتير الجزء الأول أ. د. فاطمة موساوي

دروس في القانون الدستوري والنظم السياسية
النظرية العامة للدولة
النظرية العامة للدساتير

المؤلف في سطور...

موساوي فاطمة أستاذة محاضرة ، بكلية الحقوق بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، متحصلة على شهادة ماجستير في القانون العام تخصص قانون دستوري، جامعة سعد دحلب البليدة سنة 2007، وشهادة الدكتوراه سنة 2016، جامعة الجزائر، وشهادة التأهيل الجامعي سنة 2018 بجامعة المسيلة، ونالت رتبة الأستاذية في جوان 2023، لها العديد من المشاركات في شكل مقالات ومداخلات دولية ووطنية.

هذا الكتاب...

يتضمن مواضيع السداسي الأول المتعلقة بالقانون الدستوري والنظم السياسية وفقا للبرنامج الجديد، والتي تفيد طلبة السنة الأولى حقوق وتعينهم على فهم واستيعاب هذه المادة، وذلك من خلال دراسة ثلاثة محاور أساسية والمتمثلة في مفهوم القانون الدستوري، والنظرية العامة للدولة، والنظرية العامة للدساتير.

ISBN
978-9969-04-273-3

جميع الحقوق محفوظة ©
سنة النشر 1447 هـ / 2026 م

مقر دار النشر: حي تعاونية الشيخ المقراني
طريق اشبيليا مقابل جامعة محمد بوضياف - المسيلة
التواصل مع دار النشر: elmotanaby.dz@gmail.com
الهاتف: 0773.30.52.82 / 0668.14.49.75
فاكس: 035.35.31.03

Scan Our QR Code

دروس في القانون الدستوري والنظم السياسية

النظرية العامة للدولة- النظرية العامة للدساتير

الجزء الأول

أ. د. فـــاطمة موســـاوي

بسم الله الرحمن الرحيم

دروس في القانون الدستوري والنظم السياسية

النظرية العامة للدولة. النظرية العامة للدساتير

الجزء الأول

- **المؤلف:** أ.د. فاطمة موساوي
- **تنسيق داخلي للكتاب:** دار المتنبي للطباعة والنشر
- **مقاس الكتاب:** 17/25
- **الطبعة الأولى**
- **الناشر:** دار المتنبي للطباعة والنشر
- **الرقم الدولي الموحد للكتاب**
- **ISBN :978-9969-04-273-3**
- **الإيداع القانوني:** جانفي/ 2026م

- **الحقوق:** جميع الحقوق محفوظة ©

- **مقر الدار:** حي تعاونية الشيخ المقراني/ طريق إشبيليا مقابل جامعة محمد بوضياف/ المسيلة- الجزائر
- **للتواصل مع الدار:** elmotanaby.dz@gmail.com
- الموقع الإلكتروني: https://elmotanaby.com
- هاتف: 0773.30.52.82/ 0668.14.49.75
- فاكس: 035.35.31.03

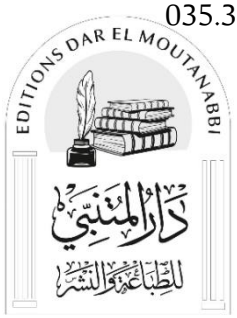

أ. د. فـــاطمة موســـاوي

دروس في القانون الدستوري والنظم السياسية

النظرية العامة للدولة- النظرية العامة للدساتير

الجزء الأول

2026

افتتاحية الناشر

في رحاب المعرفة، تسعى دار المتنبي للطباعة والنشر إلى الإسهام في بناء مجتمع قارئ ومثقف، واضعة نصب عينيها رسالة سامية ترتكز على نشر العلم والفكر الهادف، نؤمن بأن الكتاب هو الوسيلة الأرقى لبناء الحضارة وتوثيق الإبداع الإنساني، وأن القراءة هي الجسر الذي يربط الماضي بالحاضر ويستشرف آفاق المستقبل.

لقد التزمنا منذ تأسيس الدار بتقديم محتوى علمي رصين، يراعي أعلى معايير الدقة والمنهجية، ويستند إلى مصادر موثوقة وأبحاث حديثة، نحرص على أن تكون منشوراتنا إضافة نوعية للمكتبة العربية وأن تلبي احتياجات القراء والباحثين على حد سواء، ومن منظور إيماننا بأن لكل كتاب رسالة ولكل مؤلف بصمة ولكل قارئ حق في المعرفة، لذا نولي اهتماما خاصا بجودة الطباعة والإخراج الفني، ونحرص على التعاون مع نخبة من المؤلفين والمحررين والمراجعين ذوي الكفاءة والخبرة.

نطمح إلى أن تكون دار المتنبي منبرا للحوار العلمي وفضاء لتلاقي الأفكار وتلاقحها ومصدرا للإلهام والتجديد ونسعى دوما إلى تطوير أدواتنا ومواكبة التطورات التقنية في عالم النشر لنصل بالكتاب إلى أوسع شريحة من القراء في كل مكان وزمان.

ختاما الشكر موصول لكل من يضع ثقته في منشورات دار المتنبي للطباعة والنشر التي تعدكم بأن تبقى وفية لقيمنا العلمية والأخلاقية وأن تواصل رسالتها في خدمة العلم والمعرفة.

مقدمة

القانون الدستوري من أكثر العلوم القانونية حداثة، فهو علم يعود ظهوره إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد ظهر اصطلاح القانون الدستوري لأول مرة في إيطاليا عام 1797 بفضل جهود الأستاذ كمبا نيوني دي لوزو، ثم انتقل إلى دول أخرى منها فرنسا سنة 1834، عندما أنشأ "جيزو" الذي كان وزيرا للتربية والتعليم آنذاك أول كرسي للقانون الدستوري بكلية الحقوق بجامعة باريس استنادا للأمر الملكي الصادر في 22 أوت 1834، في عهد حكومة الملك لويس فيليب الأورليانى.

يهتم القانون الدستوري بدراسة الدولة كظاهرة سياسية من حيث تعريفها، نشأتها، أركانها، خصائصها وأشكالها وهذا في إطار ما يسمى النظرية العامة للدولة.

كما يعنى القانون الدستوري بدراسة الدساتير من حيث طريقة نشأتها ونهايتها ومختلف أنواعها وكيفية تعديلها وكذا ضمانة الحفاظ على سموها المتمثلة في الرقابة على دستورية القوانين بنوعيها السياسية والقضائية وهذا كله يندرج في محور النظرية العامة للدساتير.

إلى جانب ذلك يحتل موضوع النظم السياسية مكانة هامة بالنسبة للقانون الدستوري، لذا سأخصص جزءا ثانيا إن شاء الله لمعالجة هذا المحور.

وقد حاولت من خلال هذا الكتاب التقيد بالبرنامج المقرر من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهذا وفقا للمحاور التالية:

الفصل الأول: مفهوم القانون الدستوري

الفصل الثاني: النظرية العامة للدولة

الفصل الثالث: النظرية العامة للدساتير

فهرس المحتويات

مقدمة.....7

الفصل الأول

مفهوم القانون الدستوري

المبحث الأول: تعريف القانون الدستوري وعلاقته بغيره من القوانين.....12

المطلب الأول: تعريف القانون الدستوري.....12

الفرع الأول: التعريف اللغوي.....12

الفرع الثاني: التعريف القانوني.....13

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للقانون الدستوري.....16

الفرع الأول: المدرسة الفرنسية.....16

الفرع الثاني: المدرسة الفرنسية.....17

المطلب الثالث: علاقة القانون الدستوري بالقوانين الأخرى.....17

الفرع الأول: علاقة القانون الدستوري بالقانون الدولي.....17

الفرع الثاني: علاقة القانون الدستوري بالقانون المالي.....18

الفرع الثالث: علاقة القانون الدستوري بالقانون الجنائي.....19

الفرع الرابع: علاقة القانون الدستوري بالقانون الإداري.....20

الفرع الخامس: علاقة القانون الدستوري بالقانون الخاص.....21

المبحث الثاني: مصادر القانون الدستوري.....22

المطلب الأول: التشريع 23

الفرع الأول: التشريع الأساسي 23

الفرع الثاني: التشريع العضوي 23

الفرع الثالث: القوانين العادية 24

الفرع الرابع: الأوامر 24

الفرع الخامس: التشريع الفرعي 25

المطلب الثاني: العرف الدستوري 25

الفرع الأول: تعريف العرف الدستوري 26

الفرع الثاني: أنواع العرف الدستوري 27

المطلب الثالث: القضاء 28

المطلب الرابع: الفقه 29

الفصل الثاني

النظرية العامة للدولة

المبحث الأول: التأسيس الفقهي لنشأة الدولة 34

المطلب الأول: النظريات التيوقراطية 35

الفرع الأول: نظرية تأليه الحاكم 35

الفرع الثاني: نظرية التفويض الإلاهي المباشر 36

الفرع الثالث: نظرية التفويض الإلاهي غير المباشر 36

المطلب الثاني: نظرية القوة والغلبة 37
الفرع الأول: نظرية ابن خلدون..... 38
الفرع الثاني: النظرية الماركسية 39
الفرع الثالث: نظرية التضامن الاجتماعي 40
المطلب الثالث: نظريات التطور 40
الفرع الأول: نظرية التطور العائلي 41
الفرع الثاني: نظرية التطور التاريخي..... 42
المطلب الر ابع: النظريات العقدية..... 43
الفرع الأول: نظرية العقد لتوماس هوبز 43
الفرع الثاني: نظرية العقد السياسي عند جون لوك 44
الفرع الثالث: نظرية العقد الاجتماعي عند جون جاك روسو 44
الفرع الر ابع: فكرة العقد في الإسلام 45
المطلب الخامس: النظريات المجردة..... 47
الفرع الأول: نظرية النظام القانوني 48
الفرع الثاني: نظرية السلطة المؤسسة..... 48
الفرع الثالث: نظرية المؤسسة للفقيه موريس هوريو 49
الفرع الر ابع: نظرية الوحدة للعالم الألماني جيلينيك 50
المبحث الثاني: العناصر القانونية للدولة 51

المطلب الأول: الشعب 52
الفرع الأول: أنواع الشعب 52
الفرع الثاني: تمييز الشعب عن بعض المصطلحات المشابهة 54
المطلب الثاني: الإقليم 55
الفرع الأول: مجالات الإقليم 55
الفرع الثاني: طبيعة حق الدولة على إقليمها 57
المطلب الثالث: السلطة السياسية 58
الفرع الأول: مفهوم السلطة السياسية 58
الفرع الثاني: السلطة المشروعة والسلطة الشرعية 61
المبحث الثالث: خصائص الدولة 63
المطلب الأول: الشخصية المعنوية 63
الفرع الأول: موقف الفقه من الشخصية المعنوية للدولة 63
الفرع الثاني: النتائج المترتبة عن الشخصية المعنوية للدولة 65
المطلب الثاني: السيادة 66
الفرع الأول: مفهوم السيادة 67
الفرع الثاني: مظاهر السيادة 69
الفرع الثالث: صاحب السيادة 69
المطلب الثالث: خضوع الدولة للقانون 73

الفرع الأول: أساس خضوع الدولة للقانون 73

الفرع الثاني: ضمانات "عناصر" دولة القانون..... 76

المبحث الرابع: أشكال الدولة 80

المطلب الأول: الدولة البسيطة (الموحدة)..... 80

الفرع الأول: الدولة البسيطة المركزية 82

الفرع الثاني: الدولة البسيطة اللامركزية 83

المطلب الثاني: الدولة المركبة..... 84

الفرع الأول: الإتحاد الشخصي 84

الفرع الثاني: الإتحاد الحقيقي أو الفعلي 85

الفرع الثالث: الإتحاد الكونفدرالي أو التعاهدي 86

الفرع الرابع: الإتحاد الفيديرالي أو المركزي..... 87

الفصل الثالث

النظرية العامة للدساتير

المبحث الأول: نشأة الدساتير ونهايتها 95

المطلب الأول: نشأة الدساتير..... 95

الفرع الأول: تطور حركة الدسترة وأسباب وضع الدساتير 96

الفرع الثاني: طرق وضع الدساتير..... 97

المطلب الثاني: نهاية الدساتير 100

الفرع الأول: الأسلوب العادي لنهاية الدساتير 101
الفرع الثاني: الأسلوب غير العادي لنهاية الدساتير 101
المبحث الثاني: أنواع الدساتير وتعديلها 103
المطلب الأول: أنواع الدساتير 103
الفرع الأول: أنواع الدساتير من حيث الشكل 103
الفرع الثاني: أنواع الدساتير بحسب التعديل 105
الفرع الثالث: أنواع الدساتير من حيث طبيعة أحكامها 107
المطلب الثاني: تعديل الدساتير 108
الفرع الأول: مراحل التعديل الدستوري 109
الفرع الثاني: القيود الواردة على التعديل الدستوري 113
المبحث الثالث: الرقابة على دستورية القوانين 116
المطلب الأول: أنواع الرقابة الدستورية 116
الفرع الأول: الرقابة السياسية على دستورية القوانين 116
الفرع الثاني: الرقابة القضائية على دستورية القوانين 121
المطلب الثاني: تطور الرقابة الدستورية في الدساتير الجزائرية 125
الفرع الأول: الرقابة على دستورية القوانين في دستور 1963 125
الفرع الثاني: الرقابة على دستورية القوانين في دستور 1967 126
الفرع الثالث: الرقابة الدستورية في ظل دستور 1989 126

الفرع الرابع: الرقابة على دستورية القوانين في دستور1996 127

الفرع الخامس: الرقابة الدستورية في ظل تعديل 2016 128

الفرع السادس: الرقابة الدستورية في ظل تعديل 2020 130

قائمة المصادروالمراجع 147

فهرس المحتويات.....155

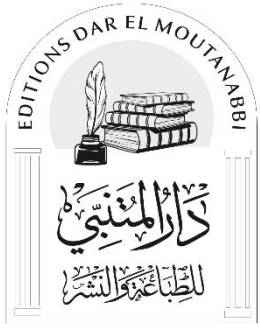
EDITIONS DAR EL MOUTANABBI
دار المتنبي
للطباعة والنشر